رأي القدس

اغتيالات اسرائيلية وصدامات فلسطينية

■ اغتالت القوات الاسرائيلية حوالي 15 فلسطينيا في اليومين الماضيين في هجمات شنتها في قطاع غزة ليرتفع بذلك عدد الشهداء الى حوالي 300 شهيد منذ اسر الجندي الاسرائيلي جلعاد شليط.

انها العدالة اليهودية، قتل 300 شخص، واصابة حوالي الف، ونسف وتدمير البيوت، عقابا على اسر جندي اسرائيلي ما زال على قيد الحياة، ويعامل معاملة طيبة.

وربما يتضاعف رقم الشهداء والجرحى عدة مرات اذا ما قررت الحكومة الاسرائيلية اجتياح قطاع غزة بالكامل للافراج عن الجندي الاسير بالقوة، بعد ان افشلت المفاوضات لاطلاق سراحه برفضها التجاوب للمطالب الفلسطينية.

ومن المؤلم ان عمليات الاغتيال الاسرائيلية هذه تسير جنبا الى جنب مع صدامات دموية بين الفصيلين الاساسيين، رأسي السلطة الفلسطينية، وهما حركتا «فتح» و«حماس» اسفرت حتى الان عن مقتل عدة اشخاص، اخرهم عنصران احدهما من «حماس» والآخر من جهاز «مخابرات تابع لحركة فتح»، علاوة على طفل بريء قتلته رصاصة طائشة، واصابة خمسين آخرين.

وتأتي هذه الصدامات الفلسطينية نتيجة لحالة الازمة المتفاقمة التي تعيشها المناطق الفلسطينية المحتلة بين السيد محمود عباس رئيس السلطة وقادة حركة «حماس» بعد انهيار مباحثات تشكيل حكومة وحدة وطنية.

واللافت انه كلما طالت هذه الازمة استعصت على الحل، وفرخت ازمات اكبر من عدم الثقة وتوتير العلاقة بين الطرفين المتخاصمين، وبما يؤدي في نهاية المطاف الى الانشغال عن الجرائم وعمليات الاغتيال الاسرائيلية المتصاعدة.

الشعب الفلسطيني الجائع المحاصر هو الذي يدفع ثمن هذه الصراعات، مثلما يدفع ثمن الحصار والاغتيالات الاسرائيلية المستمرة، من دماء ابنائه. فكل هؤلاء الضحايا هم من ابنائه، وان اختلفت انتماءاتهم العقائدية والتنظيمية.

الجميع الآن ينتظر الخطوة المقبلة التي سيقدم عليها السيد عباس بعد عطلة عيد الفطر المبارك. وان كان ابرز عناوينها حل حكومة حركة «حماس» الحالية، وتعيين حكومة جديدة تحل مكانها، سواء كانت من التكنوقراط او من الفصائل والكتل البرلمانية الاخرى.

السيد عباس اجرى اتصالاته مع حلفائه من الزعماء العرب في المملكة العربية السعودية والكويت ومصر وبقية دول الخليج الاخرى، اي «محور المعتدلين» الذي دشنت ولادته السيدة كوندوليزا رايس اثناء اجتماعها بوزراء خارجية ثماني دول عربية في القاهرة، وهو بصدد عقد اجتماع موسع للجنة المركزية لحركة «فتح» يوم الاثنين المقبل لبلورة الخطوة الجديدة، واتخاذ قرار حاسم ونهائي بشأنها، ودراسة كل السيناريوهات المحتملة، وخاصة ردود فعل حركة «حماس» وانصارها.

السيد اسماعيل هنية رئيس الوزراء كشف في خطبة الجمعة التي القاها امس في غزة عن بعض ملامح هذه الردود عندما اكد ان الحكومة باقية حتى تكمل فترة السنوات الاربع المحددة لها دستورياً، وقال ان اي انتخابات جديدة تتم الدعوة اليها ستكون غير شرعية.

وما يمكن استنتاجه من هذه التصريحات ان حركة «حماس» سترفض اي حل لحكومتها، وستقاطع اي انتخابات جديدة يمكن ان يدعو اليها السيد عباس لانتخاب مجلس تشريعي وحكومة جديدة. وهذا يعني تكريس الازمة الحالية، واحداث قطيعة كاملة بين الحركتين الكبريين، والدفع باتجاه المواجهات الدموية التي يمكن ان تتطور الى حرب اهلية موسعة.

الايام الفلسطينية المقبلة ربما تكون هي آخر ايام الهدوء النسبي الذي قد يسبق عاصفة الحرب الاهلية، وما سيرافقها من اشتباكات مسلحة. لان اي خطوة سيقدم عليها السيد عباس، بعد اسبوعين على الاكثر، ستكون الشرارة التي ستفجر الاوضاع المحتقنة حالياً، اللهم الا اذا حدثت معجزة، ونحن للاسف الشديد لسنا في زمن المعجزات.

هل يتحلل الشيخ حسن نصر الله من التزامات القرار 1701 الملغومة؟

مطلوب نصر سياسي للدولة الصهيونية بإعادة احتلال لبنان «دوليا»!!

محمد عبدالحكم دياب *

■ تتركز الجهود منذ لحظة وقف إطلاق النار، فيما أصبح يعرف بالحرب السادسة، بين الدولة الصهيونية ولبنان، تتركز هذه الجهود على إجهاض النصر العسكري العظيم الذي أهدته المقاومة الإسلامية للشعب اللبناني وللأمة العربية وللمسلمين، ونظرائهم من المستضعفين والرازحين تحت وطأة الاحتلال أو الاستغلال أو الحروب في أماكن متفرقة من العالم، وأهم هذه الجهود هو ذلك الحشد الذي تولته الإدارة الأمريكية، لحلفائها الأوروبيين، واستكملته كوندوليزا رايس برص الصف الصهيوني في المنطقة العربية وإقليم الشرق الأوسط، سواء على المستوى العربي، المتمثل في حكومات السعودية ومصر والأردن ولبنان والسلطة الفلسطينية، أو على المستوى الصهيوني في تل أبيب. والهدف الأول لهؤلاء جميعا هو تحويل الهزيمة العسكرية التي منيت بها الدولة الصهيونية إلى نصر سياسي يقوم على إجهاض انجازات المقاومة، بعد أن أثبتت التجربة العملية أن الدولة الصهيونية لا قبل لها بمحاربة مقاومة من النوع الذي قاده السيد حسن نصر الله وطبقه حزب الله، على الرغم من القوة الهائلة للآلة العسكرية الصهيونية، ومن الطبيعة العدوانية للدولة الاستيطانية، المصممة كثكنة عسكرية جبارة، لها تعبيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، في صورة أحزاب وحكومة ومؤسسات، تشريعية ونقابية، ومنظمات أهلية، ومشروعات اجتماعية وصحية وتعليمية. والعمل العسكري بالنسبة لها هو أساس وجودها وبقائها واستمرارها، واهتزازه يهز هذا الأساس ويصدعه.

ومنذ وقف إطلاق النار والإدارة الأمريكية تعبئ وتحشد وتوظف ما يعرف بـ«المجتمع الدولي» لتنجز بالدبلوماسية والتدليس ما عجزت عنه بالحديد والنار، والسبب واضح وهو أن الإدارة الأمريكية ومعها حلفاؤها يرون أن الهزيمة حلت بهم جميعا، ونحن ندعي أن لعب كوندوليزا رايس لهذا الدور والحضور إلى المنطقة من أهم مؤشرات هذه الهزيمة.. فما قامت به يمثل، في جانب منه، رد اعتبار لأنظمة وقوى، وصفتها، هي نفسها، بالاستبداد والفساد والعجز، وفي ذلك تراجع كامل وإراقة لماء الوجه، أمام أنظمة فقدت الشرعية والحياء والنخوة، ورُفضت من مواطنيها، وتناست رايس أن الأنظمة المستبدة والفاسدة والعاجزة، على حد قولها السابق، كانت، وما زالت، عبئا عليها وعلى إدارتها، وسببا في زيادة كراهية السياسة والممارسات الأمريكية. والملفت للنظر أن البيت الأبيض غطى على هذا الدور الجديد بخطاب سياسي ممل ومكرر، يبرر به إعادة الاحتلال المباشر للدول العربية والإسلامية، وتقف المنظومة الصهيوغربية، بقضها وقديدها، على قلب رجل واحد لمعاقبة الشعب الفلسطيني بأكمله، لأنه مارس فعلا ديمقراطيا نظيفا ونزيها، في المقابل «كوفئ» بالحصار والتجويع والفتنة وتأليب الفلسطيني ضد الآخر.. ولم يسأل واحد ممن التقتهم رايس، كيف لشعب واجه ما واجه الشعب الفلسطيني ولا يختار أو ينتخب من يقاوم ويفتح أمامه بابا للأمل في العودة للأرض، واستخلاص الحق، ومواجهة الفساد.

وهذا الخطاب المكرر لم يكن إلا غطاء لـ«التطهير العرقي»، الذي تقوم به المنظومة الصهيوغربية على نطاق واسع، وتشويها لحركات الرفض والمقاومة المشروعة، وزعم أن محاربتها هي محاربة للإرهاب!! وهو في حقيقته خطابا تحريضيا على إشعال الحروب، وبث الفتن الدينية والعرقية والثقافية. ودعوة لتطبيق أيديولوجية «صدام الحضارات»، التي في ظلها أصبح مجرد اعتناق دين مخالف، أو الأخذ بثقافة مغايرة، أو ممارسة حياة غير مماثلة، اصبح ذلك مبررا للتفرقة والاضطهاد والتمييز والتطهير العرقي، وأضحى واضحا للعيان أن «الحرب العالمية» ضد الإرهاب قد وُجهت بكاملها ضد كتلة بشرية وإنسانية كبيرة، ومساحة سياسية وجغرافية عريضة، هي بحجم الوطن العربي والعالم الإسلامي.. وطن يزيد سكانه عن 300 مليون نسمة، وعالم إسلامي يقدر بثلاثة أضعاف هذا العدد، فالهوية العربية والدين والثقافة وأسلوب حياة هذه الكتلة، ومن يعيشون في هذه المساحة، المتنوع والمتباين، كل هذا دُمغ باعتباره خطراً داهماً، على العالم.. العبادات والشعائر والعادات والتقاليد والزي وطرائق الحياة، تحولت إلى مادة للتمييز والاحتقار والسخرية والتندر والتشويه. بسببها تتم الملاحقات وعمليات الاضطهاد وأبشع أنواع التعذيب، والترخيص بالقتل على الهوية، ومهما أنجزت حضارة، وتزخرفت وأبدعت، ووصلت إلى هذا المستوى المتطور من الرفاهية، فإنها تدنى كثيرا في سلوكها الإنساني والأخلاقي، ويدينها ما تقوم به المنظومة الصهيو غربية من أفعال مشينة. فأي خير ونفع تقدمه هذه الحضارة بيد التقدم، تأتي يد الشر والكراهية لتأخذه وتوظفه في أكثر المجالات توحشا وبدائية، ونظرة سريعة على العالم، من أقصاه إلى أقصاه، تؤكد ما نقول، فالزخرف والتقدم والإبداع أسال الدماء أنهارا، وأشعل السماء نارا، تشوي الأجساد وتحرق الأبدان، ويجد ضالته في أجهزة صحافة وإعلام عنصرية، استمرأت الكذب والتدليس.. تنشر وتبث كل ما يحض على الكراهية.. تصريحات مسؤولين سياسيين وغير سياسيين، ومواعظ شيطانية لرجال دين وغير رجال دين، وعليه يتبين لنا أن ما يجري ليس عفوا، وأن ما قامت به رايس، جزء من مخطط شيطاني شديد البأس.

لم يكن المواطن العربي أو المراقب المنصف في حاجة إلى جهود السيدة رايس ليكتشف التوظيف الخبيث لـ«الشرعية الدولية».. فهو يتابع قادة المنظومة الصهيو غربية وهم يمنحون قوات الأمم المتحدة، في جنوب لبنان، صلاحيات وسلطات، لم ينص عليها قرار مجلس الأمن 1701، مثل حق استخدام القوة في غير مجال الدفاع عن النفس، ومثل التصرف بناء على «معلومات خاصة»!! إذا لم يلب الجيش اللبناني ما يطلب منه، والتصدي لـ«قوى معادية»، ليست الدولة الصهيونية!!، إذا ما ظهرت في الجنوب، هذا بعض ما جاء في بيان صادر عن «القوات الدولية»، ومنه نستشف أنها أعطت لنفسها حقوقا ليست لها، لم يأت بها نص ولا صدر بها قرار.. وهذا كشف نوايا خفية لنزع سلاح المقاومة وتصفيتها، ووضع أبناء الجنوب، وكل لبناني مؤيد للمقاومة، ضمن تصنيف «القوى المعادية»، يتم التعامل معه بالسلاح، مثلها مثل الجيش الصهيوني في فلسطين، وقوات الاحتلال في العراق، وجاءت الترجمة العملية في وصول بوارج وقطع بحرية أوربية، ألمانية تحديدا!!، إلى المياه الإقليمية اللبنانية، ومن المعروف أن المياه الإقليمية جزء من التراب الوطني، ومسؤولية الدفاع عنها مسؤولية الجيش الوطني، والمياه الاقليمية اللبنانية استبيحت باسم «الشرعية الدولية».. وأي قوات موجودة على أرض دولة، ذات سيادة، تقع خارج نطاق سيادة هذه الدولة، يعني أنها قوات احتلال معادية، تعطي الحق للمقاومة في الاشتباك معها.

وكشف السفير الألماني الجديد في حوار له مع صحيفة «النهار»، في بداية هذا الشهر، (نقلا عن مقال لجوزيف سماحة في صحيفة «الأخبار» اللبنانية 5/ 10/ 06)، كشف عن نوايا مقلقة، عندما تحدث عن الحصول على «كل الضمانات التي كانت تحتاج إليها ألمانيا»، ونسب إلى مجلس الأمن ما لم يرد في القرار 1701، بأنه يطلب قوات بحرية تلحق بقوات الأمم المتحدة، وهي ضمانات بدت شبيهة بالتي حصلت عليها القوات الفرنسية، وجعلت الرئيس شيراك يوافق على المشاركة. والواضح من كلام السفير الألماني أننا أمام هجمة جديدة، تقودها الولايات المتحدة، بتعاون ومشاركة أوربية كاملة، تحقق الأمان والحماية للدولة الصهيونية، وتعيد العالم إلى عصر الاحتلال المباشر، وتجعل من «الأمم المتحدة» منظمة شبيهة بـ«عصبة الأمم»، بعد الحرب العالمية الأولى، عندما خيبت الآمال التي تعلقت بها، فشرعت للاحتلال والاغتصاب والاستيطان، وفرضت كل أنواع الانتداب والوصاية والحماية على الدول المحتلة والضعيفة. وفي ظلها وقع الانتداب على فلسطين، وهو ما مهد لتسليمها لليهود، وقصرت مهمتها على توزيع التركة العثمانية، وخذلان العرب، لم تحقق آمال مصر التي علقتها على مبادئ ويلسون، في طلب الجلاء والدستور، أما عرب المشرق الذين راهنوا على الهاشميين، لم يقبضوا منها إلا الريح، ونفي كبير الهاشميين، الشريف حسين، إلى استنبول، وضياع ملكه في الحجاز، وتنصيب ابن سعود، حامي المصالح الأمريكية الصاعدة محله، وكان ذلك ثمن خدمة الانجليز والعمل معهم!!.

وعلينا ألا نهمل الامتداد اللبناني للمنظومة الصهيو غربية، ممثلا في تيار «المستقبل» المعروف بتيار 14 آذار، وهو يوجه أنظاره إلى قوس المقاومة، ويتخذ موقف العداء الحاد من حزب الله وسوريا وحماس وإيران.. هم، في نظره، أخطر على لبنان من الولايات المتحدة والدولة الصهيونية، وبهذا الموقف استقطب دعما أمريكيا وعونا صهيونيا وعربيا (حكوميا) واسعا، ويتصور هذا التيار أن إعادة احتلال لبنان «دوليا»، ينتقم له من حزب الله، ويأخذ بثأره من سوريا، ويبعد عنه إيران.. وهم يقرون بتجاوز القرار 1701، باتفاقات وبيانات، خارج سياقه، ولا يمانعون من تحويل قوات الأمم المتحدة إلى رديف للقوات الصهيونية. وإذا كانت «الشرعية الدولية» في حقيقتها «شرعية صهيونية» فقد أنيط بها أن تلعب دورا سرطانيا خبيثا يستوجب الاحتراز وإعادة النظر في موقف المقاومة وقوى إسنادها ومؤيديها وأنصارها. والرد على سؤال عن مدى وجوب الالتزام بقرارات «دولية» غير منصفة ومنحازة، ونذرت نفسها للقيام بكل ما هو ضار بالعرب والمسلمين، وإن أمكن إبادتهم، كما يباد الشعب العراقي الشقيق، الذي فقد ما يقرب من سبعمئة ألف من أبنائه منذ بداية الغزو، وصار وجوده السياسي والجغرافي والبشري مهددا، بفعل الفيدرالية والتقسيم والتطهير العرقي والطائفي والتهجير «الترنسفير»، وإذا ما استمر هذا المعدل، فخلال ربع قرن يكون العراق قد اختفى وطنا وبشرا، من خريطة العالم، كما اختفت فلسطين، ولن يكون لبنان استثناء.

ليس هناك ما يجبر أي حركة مقاومة على الالتزام بقرارات همها الأول والأخير هو وضع البرامج العملية والخطط التنفيذية لتصفيتها، والشيخ حسن نصر الله هو نفسه الذي قال، في أول خطاب له بعد اندلاع المعارك، في 7/14: «ولن أقول كلمة للمجتمع الدولي لأنني لم أؤمن يوما من الأيام، كما كثيرون من أمتنا، أن هناك شيئا اسمه مجتمع دولي» فهل يجدها فرصة للتحلل من عبء قرار ملغوم ومسموم، يحمل الرقم 1701، خاصة أن المتواطئين من الصهاينة العرب وجدوه فيه فرصة أعادت الإدارة الأمريكية إليهم.. ردت لهم اعتبارا غير موجود، وساوموها على ثمن لن يكون أكثر من وعد بحماية مقاعدهم وعروشهم ضد غضبة شعبهم، والتاريخ والتجربة الإنسانية تقول أن هذا ليس في مقدور أحد، حتى لو كان بحجم الإدارة الأمريكية، ببطشها وتجبرها ووحشيتها.

* كاتب من مصر يقيم في لندن

المواطن العراقي ينحر قربانا لامتيازات الاحتلال

هيفاء زنكنة *

■ نشرت مجلة (لانسيت) ذات السمعة العالمية في مجال نشر البحوث العلمية، المتميزة، نتائج آخر بحث علمي قام به معهد جون هوبكنز بلومبرغ، الامريكي للصحة العامة، لمعرفة عدد ضحايا الحرب على العراق منذ بدء الغزو عام 2003 وحتى الآن.

وكانت نتيجة البحث الذي توخى فيه المعهد أكثر الطرق العلمية دقة وتمحيصا ان عراقيا واحدا قد قُتل ؟من بين كل 40 منذ الغزو الأمريكي للعراق. وان حصيلة الضحايا هي 655 ألف حالة وفاة.. وقد أثار نشر البحث ونتائجه ضجة صحافية رافقت، بالدرجة الاولى، سيرك تصريحات الرئيس الامريكي جورج بوش السياسية وما تلاها من ترنيمات جوقة عملاء الاحتلال في سيرك الكذب.

المعروف ان الضجة الاعلامية نابعة من وجود جهتين . الجهة الاولى هي صاحبة البحث العلمي باحصائياته المريعة المتوقعة من قبل مناهضي الحرب والاحتلال. الجهة الثانية هي ادارة الاحتلال الانجلوامريكي التي تأبرت، منذ بداية الغزو، على الاعلان مرارا وتكرارا بانها لاتهتم اطلاقا باحصاء القتلى. وهي تعني، بطبيعة الحال، الضحايا من العراقيين وليس الامريكيين او البريطانيين. ولعل اشهر تصريح في هذا الصدد هو للجنرال الامريكي تومي فرانكس، قائد القيادة المركزية للشرق الاوسط، القائل (نحن لانحصي الجثث) في جوابه على سؤال احد الصحافيين عن عدد ضحايا الحرب على العراق.

الا ان الامور تغيرت على مدى الاعوام الثلاثة الاخيرة، حيث قامت بعض الجهات الاكاديمية المستقلة بمهمة احصاء عدد الضحايا وبأساليب مختلفة انعكست بدرجات متفاوتة على النتيجة النهائية. وبقيت احصائية نتيجة البحث الذي نشرته مجلة لانسيت سابقا هي المرجع الافضل الذي دفع ادارة الاحتلال الى الاذعان، اخيرا، وقبول الاعلان عن عدد الضحايا بعد اجراء تخفيضاتها الخاصة عليها.

هكذا، أصبح عدد الضحايا العراقيين موضوعا للمزايدة والمناقصة، من قبل ادارة الاحتلال، أكثر منه اهتماما بالضحايا انفسهم أو بالتساؤل عن اسباب ومبررات قتلهم او الدوافع الاخلاقية او الانسانية المبررة لسلبهم حقهم في الحياة وتغييب كل ما يمس جوهر الوجود الانساني.

وقد عادت نتيجة بحث مجلة اللانسيت العلمية من جديد الى اضواء المهاترات السياسية اثر نشرها اعداد الضحايا المخيفة أخيرا، وهي ارقام، نعلم جيدا بانها الاقرب الى حقيقة ما يجري في العراق، من مجازر مرعبة تمس الضحايا وحياة اهاليهم . وتستهدف وحدة الشعب العراقي وأثمن ما لديه أي حياة ابنائه. وهي ارقام يعرف بوش وادارته بانها الاقرب الى حجم جريمة الابادة التي تتحمل قواته مسؤولية حدوثها. ومع ذلك سارع بوش الى التشكيك بصحتها.

ولن اتحدث هنا عن اسراع بوش، حال نشراحصائية البحث، الى عقد مؤتمر صحافي انبرى فيه للتشكيك بالنتائج المعلنة.؟ فالرجل هو رئيس الدولة المحتلة للعراق. ووطنيته واضحة جدا وصادقة وهي لصالح امريكا والمواطن الامريكي اولا وأخيرا. وهو الذي ساهم في تشريع قانون الوطنية المشهور الذي ينص على معاقبة كل من يتعرض بالاساءة الى الروح الوطنية الامريكية او يخونها. وبوش، باعتباره القائد الاعلى للقوات المسلحة، يتحمل ايضا مسؤولية المحافظة على سمعة الجيش الامريكي بأي شكل كان وبأي اسلوب متاح بضمنه الكذب والتضليل. وهو آمر مشروع في الاعراف الدولية . أليست السياسة، كما يخبرنا البراغماتيون، هي فن الممكن؟

فمن واجب الرئيس وسياسي الحكومة القيام بكل ما هو ممكن دفاعا عن مواطني البلد. ومن غير المتوقع، اطلاقا، من السياسي او اي مسؤول حكومي امريكي القيام بأي عمل انساني او اخلاقي تجاه المواطن العراقي، ابن البلد المحتل، لان ولاءه بالدرجة الاولى مكرس لابناء بلده، وواجبه ومسؤوليته ان يوفر لهم الامان والاستقرار والحماية اللائقة بهم كمواطنين. خاصة ان رسالة الاحتلال واضحة المغزى مفادها محاربة الارهاب في العراق حماية لسلامة المواطن الامريكي حصرا.

ويتجلى اخلاص الرئيس بوش لمواطنيه، واعتزاز مسؤولي الادارة الامريكية بابناء الشعب الامريكي في اعتزازهم بجنودهم وتكريمهم، وبالدرجة الاولى اعطاء كل جندي يقتل في العراق مساحة التكريم اللائقة به . اذن، ليس هناك مايستوجب الاستغراب والكتابة اذا ما اسرع بوش للتشكيك بصحة البحث ونتيجته.

ما يستوجب الكتابة هو نفي الناطق الرسمي باسم حكومة المالكي المدعو علي الدباغ ما ورد في تقريرمجلة لانسيت حول (عدد الضحايا الذين سقطوا في العراق في الفترة من اذار عام 2003 ولغاية تموز الماضي). واضاف الدباغ في تصريح صحفي (ان الاعداد التي اوردها التقرير تعطي ارقاما مضخمة بطريقة تخالف ابسط قواعد التحري والدقة المطلوبة من قبل معاهد ابحاث يفترض فيها ان تكون رصينة وتحترم القراء. ان هذه الارقام بعيدة كل البعد عن الحقيقة. وان الحكومة العراقية تجهد في ان تحمي المواطن العراقي من الجماعات المسلحة التي تستهدفه). وهو تصريح ببغائي يتطابق حتى الان مع كل ما فعلته حكومات الاحتلال بانواعها وفتراتها الزمنية المختلفة من حكومة علاوي مرورا بالجعفري وانتهاء بالمالكي. فهل فهم (الدكتور) الناطق طريقة البحث قبل ان يتهمها بالتضخيم؟ فلنوضح له باسلوب بسيط. أولا: ان طريقة البحث هي ذاتها التي اتبعتها الادراة الامريكية في حساب الضحايا في رواندا والبلقان. بينما تنفيها الان . كل الباحثين في هذا الجانب يعتبرونها طريقة موثوقة والتشكيك فيها فعل سياسي لا غير. ثانيا: تعتمد الطريقة على نماذج في جميع المحافظات العراقية حسب عدد السكان. وجمع المعلومات تم بالمقابلة المباشرة وطلب رؤية شهادة الوفاة. ثالثا: هذه الطريقة المسماة بالايجابية اثبتت ان الاعتماد على الطريقة السلبية أي تقارير المستشفيات والطب العدلي تبين ربع او خمس الارقام الحقيقية. ولايمكن الاعتماد عليها لان الحكومة العراقية منعت المستشفيات والطب العدلي أساسا من نشر عدد الضحايا.

وقد سارع الناطق للتشكيك بالتقرير محاكاة لتصريح بوش المشكك بصحة البحث ومصداقية المجلة العلمية، لاسباب سياسية تخدم مصلحة بلده، بينما قام الدباغ بتحويل الضحايا العراقيين الى مجرد مناوشة اعلامية، بدلا من الدفاع عن حق الضحايا في الحياة والتساؤل عن سبب قتلهم والمطالبة بتوفير الحماية لهم من قبل انواع الارهاب المستشري في العراق حاليا، واوله ارهاب الاحتلال وثانيه ارهاب ميليشيات ما يسمى بالحكومة العراقية. لماذا؟ لانه ناطق باسم حكومة لاتزيد عن كونها واجهة للاحتلال ولاتمثل الشعب العراقي.

وتبقى في النفس غصة، تدفعني الى طرح سؤال بسيط، وهو: لماذا لم يتعلم سياسيو الاحتلال من بوش وطنيته وحرصه على حياة ابناء شعبه وسلامتهم ؟ لماذا لم يتعلم ابناء الاحتلال من المحتل غير قتل ابناء جلدتهم واهانتهم والاساءة اليهم؟ لماذا لم يتعلموا الحرص على وطنهم ومواطنيهم؟

كيف يبرر الناطق الرسمي اختطاف اهلنا وتعذيبهم وذبحهم وتقطيع رؤوسهم؟ ألا يعلم بان عدد من قتل من مواطنينا، في ظل حكومات الاحتلال (الديمقراطية النزيهة الشفافة المنتخبة) يُمثل 2,5 بالمئة من عدد السكان في العراق؟ اذا لم تكن حماية المواطن واحترام كرامته وتوفير الاساسيات المعيشية له هي صلب عمل الحكومة، فما هو عمل الحكومة؟ ما هو الثمن الذي يجب ان يدفعه المواطن العراقي للسياسيين الناطقين باسم الاحتلال وميليشياتهم وحراسهم الامنيين ليطمئن على سلامته وسلامة افراد عائلته؟ الصحافي يقتل لكي تخنق الحقيقة في مهدها، لئلا تنشر اخبار الانتهاكات والتعذيب والتلذذ بارتكاب الجريمة. الاكاديمي يقتل لكي يسود الجهل. ليصبح الجيل المقبل عبدا يسهل تطويعه. كل من ينطق بكلمة حق يقتل لكي يتم وأد الحق والحقيقة ويبقى التضليل المعمم وحاسر الرأس منتشرا كالوباء.

ماهو عدد الضحايا المطلوب لكي يستفيق ولو مسؤول واحد من سبات عبوديته فيستقيل من وظيفته؟ أي رقم يجب ان يصل عدد القتلى من أهلنا ليشعر ابناء الاحتلال بتأنيب الضمير والتصريح بانهم ارتكبوا خطأ بحق المواطن العراقي، ليعترفوا بانهم يتحملون المسؤولية وليطلبوا الغفران من شعب يساهمون يوميا بنحره قربانا لامتيازاتهم المرتبطة بالاحتلال؟

* كاتبة من العراق

مشرف يحذر من انتفاضة بشتونية.. والطالبان إلى مرحلة جديدة

احمد موفق زيدان

■ فتح الرئيس الباكستاني برفيز مشرف النار في اتجاهات شملت عواصم عالمية غربية وإسلامية بمن فيها واشنطن ولندن وطهران وطرابلس الغرب وغيرها، بالإضافة إلى فتحه النار على الرئيس الأفغاني حامد كارزاي ووصفه بالنعامة، رداً على تصريحات لكارزاي قال فيها: إن مشرف يقوم بتدريب الثعابين التي ستلدغه يوماً ما في إشارة إلى ما يقول كارزاي إنه تدريب عناصر طالبان في باكستان، ثم الإحراج الذي سببه في كتابه «على خط النار» للمؤسسة العسكرية والبيروقراطية الباكستانيتين، كل ذلك يشير إلى مأزق جدي يواجهه الرئيس الباكستاني برفيز مشرف.

مشرف كان قد رد على كارزاي بالقول: إن عناصر المخابرات المركزية الأمريكية إلى جانب المخابرات الباكستانية ينسقون ويعملون سوية في مدينة كويتا الباكستانية التي يقول كارزاي إن طالبان تتخذ منها منطلقاً لنشاطاتها، وبالتالي ينظر مشرف كيف يمكن لطالبان أن تعمل في كويتا أو غيرها والمخابرات المركزية الأمريكية موجودة في كل هذه المدن الباكستانية.

البعض يعتقد أن تصريحات مشرف تندرج في إطار خيبات الأمل التي عادة ما تصيب الرؤساء الباكستانيين في آخر حياتهم السياسية تجاه علاقاتهم مع واشنطن، وهو نفس الأمر الذي سبق وحصل مع الرئيس الباكستاني الأسبق أيوب خان، فندّس عن نفسه بكتابة كتابه المشهور «أصدقاء لا أسياد»، ثم ما حصل لرئيس الوزراء الباكستاني الأسبق ذو الفقار علي بوتو وتهديد وزير الخارجية الأمريكي حينها هنري كيسنغر له بجعله أمثولة لإصراره على إقامة المشروع النووي الباكستاني، أما ضياء الحق الذي وقف مع الأمريكيين جنباً إلى جنب في مقارعة إمبراطورية الشر كما كان يصفها الرئيس الأمريكي آنذاك رونالد ريغان، فقد وقف ضياء الحق قبل أيام من مقتله وكأنه عرف أن حتفه قد اقترب، وقف أمام شاشة التلفزيون الباكستاني ليقول: «إن من يتعامل مع أمريكا كمن يتعامل مع تجارة الفحم ؛ فلن يناله في النهاية سوى سواد الوجه واليدين».

لكن مشرف اختار طريقة كوماندوز في الرد على الأمريكيين حين أحرجهم في كتابه بدءاً من حديثه عن قبض بلاده ملايين الدولارات مقابل تسليم عناصر القاعدة، وكأن العملية سمسرة، وهو تصريح أقلق الأمريكيين والرئيس بوش ؛ لكن المخابرات الأمريكية رفضت التعليق على كلام مشرف، كما تحدث الأخير عن تهديد نائب وزير الخارجية الأمريكية أرميتاج لرئيس المخابرات الباكستانية حينها الجنرال محمود بتحويل باكستان إلى العصور الحجرية إن لم تقف إلى جانب أمريكا في الحرب على ما يوصف بالإرهاب.

مشرف في واشنطن واصل حملته ضد الرئيس الأفغاني حامد كارزي حين وصفه بالنعامة، وحذر من مغبة انتفاضة بشتونية حتى على الجانب الباكستاني إن واصلت الحكومة الأفغانية سياستها في تهميش البشتون في أفغانستان، يترافق ذلك مع تصاعد العمليات الطالبانية المنحدرة من الأغلبية البشتونية، وهو ما يقلق الأوساط الأفغانية والأمريكية.

مشرف كان قد استبق توجهه إلى واشنطن بإبرام صفقة مع الطالبان المحليين الباكستانيين الموالين للقاعدة وطالبان في مناطق شمال وزيرستان بعد أن فعل الأمر نفسه في جنوب وزيرستان، وذلك لتعزيز جبهته الداخلية التي بدأت في وضع خطير إثر تصاعد العمليات العسكرية ضد قوات الجيش الباكستاني في مناطق القبائل، أفغانستان وأمريكا قرأتا الاتفاق على أنه سيضر سياسة الحرب على ما يوصف بالإرهاب، لكن باكستان رأت فيه نموذجاً ليحتذى في أفغانستان على طريقة المصالحة الوطنية بين الفئات الأفغانية، سيما أن مشرف نفسه هو الذي قدم تقريراً للأمم المتحدة في اجتماعها الأخير يتضمن خريطة القوى المناوئة للوجود الأجنبي والأفغاني الموالي لها، وتتضمن الخريطة طالبان بقيادة الملا محمد عمر، وجماعة الحزب الإسلامي بزعامة قلب الدين حكمتيار الناشط في كونار وننجرهار، والقائد جلال الدين حقاني.

طالبان التي تسعى إلى تعزيز حضورها على الساحة الأفغانية عبر عمليات نوعية، بالإضافة إلى تكثيف علاقاتها المجتمعية مع الشعب الأفغاني الذي ينظر إلى طالبان على أنها عائدة بكل تأكيد، وهو ما سيضعف الحكومة الأفغانية والوجود الأجنبي الداعم لها، ولعل أكثر ما يفيد الحركة الطالبانية ليس الفوضى والفلتان الأمني وضعف الحكومة وفسادها ؛ وإنما الفساد الذي بدأ ينتقل وينخر في جسد القوات الأمريكية، فقد تردد عن قبول قادة أمريكيين لمبالغ مالية كبيرة مقابل تعيين هذا الأفغاني أو ذاك الأفغاني في موقع المسؤولية.

استهداف الطالبان للقوات الدولية وتحديداً غير الأمريكية الآن يشير إلى استراتيجية خطيرة ومهمة ولافتة لا بد من التوقف عندها، هدفها عزل القوات الدولية عن الأمريكية، فالأمريكيون ربما قُرصوا بسبب هجمات الحادي عشر من أيلول، ولذا فهم مستعدون نفسياً وواقعياً للتضحية أما غيرهم فلماذا يضحي، وبالتالي مثل هذه العمليات تخلق تصدعاً في صفوف القوات الدولية وتعزل القوات الأمريكية وتجعلهم وحيدين في الساحة.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

AL-QUDS Al - Arabi Volume 18 - Issue 5406 Saturday/Sunday 14/15 October 2006